الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الحرب الوحيدة التي ربحها العرب ضد اسرائيل

الجامعة تحيل موضوع إلغاء المقاطعة الى مؤتمر القمة

سليم نصّار *

■ سئل المرشح الديموقراطي بيل كلينتون اثناء اجتماعه مع زعماء الجالية اليهودية في مبنى جمعية «بني بريث» في التاسع من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢، عن تصوراته لخطة تحريك عملية السلام في الشرق الاوسط فاجاب: «من المؤكد انه في حال انتخابي رئيساً للجمهورية ساعمل على توفير افضل السبل لانجاح مشروع السلام بين اسرائيل والدول العربية. صحيح ان المفاوضات قد تتعثر وتطول قبل بلوغ مرحلة الحل النهائي... لكن الصحيح ايضاً ان انهاء المقاطعة التجارية ضد اسرائيل يشكل خطوة متقدمة في طريق التسوية. وهي في رايي، خطوة ضرورية كان من المتوقع اتخاذها منذ وقت طويل. ان المقاطعة تشكل اعلاناً لحرب اقتصادية ارى ان من واجب الادارة الاميركية التدخل لمنعها. لذلك انا اؤيد اقتراح السناتور آل غور الرامي الى وضع حظر يحظر على وزارة الدفاع توقيع اي عقد مع الشركات الاجنبية التي تطبق قرار المقاطعة ضد اسرائيل».

هذا بعض ما جاء في «المرافعة» الانتخابية التي قدمها بيل كلينتون امام زعماء الجالية اليهودية بهدف تسجيل التزامه بالنسبة الى اهتمامات اسرائيل الحيوية. وفي مقدمها مسالة المقاطعة الاقتصادية. اي المقاطعة التي تسببت لاسرائيل في خسائر مالية تقدر باكثر من ٦٤ بليون دولار منذ عام ١٩٥١ وفرضت على الشركات الاجنبية التقيّد باحكام قانونها وشروطها. ويبدو ان هذه الاحكام كانت مؤثرة في مجمل النشاطات المتعلقة بشؤون المقاطعة، الامر الذي استدعى تدخل واشنطن لوقف حرب استنزاف خسرتها اسرائيل على امتداد ثلاثين عاماً تقريباً. لهذا قال فيها هنري كيسينجر انها الحرب الوحيدة التي ربحها العرب مقابل خسارة حروبهم العسكرية والسياسية. وهي حرب غير مكلفة لا تحتاج الى طائرات ودبابات ومصفحات، بل الى موقف عربي موحد يفرض على الشركات الاجنبية التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية.

هذه القرارات تعرضت للتعديل في اجتماعات متعاقبة بهدف تقوية شرعية المقاطعة واعطاء عمليات الملاحقة سلطة دفاعية مؤثرة في الحرب الدائرة ضد الشركات المتعاملة مع اسرائيل. وتعتبر جلسات الدورة المنعقدة في دمشق من ١٤ الى ١٩ ايار (مايو) ١٩٥١، من اهم الدورات كونها شكلت العناصر الاساسية لبنود المقاطعة. كما شكلت في الوقت نفسه آلية العمل والتنفيذ، مع كل ما يرافقهما من مستلزمات تشريعية وادارية وسياسية وفنية. واتفق المجتمعون بعد اقرار مقترحات اللجنة السياسية (اب / اغسطس ١٩٥٠) على انشاء جهاز يتولى الخطط والتدابير اللازمة برئاسة مفوض يعينه الامين العام على ان يعاونه مندوب عن كل دولة. وتقرر في ذلك الاجتماع تاسيس مكتب مركزي مقره دمشق تنحصر مهمته في تامين الاتصالات بالمكاتب المختصة في شؤون المقاطعة وتنسيق تدابيرها ونشاطاتها.

في الدورة الثانية والعشرين (١١ - ١٢ - ١٩٥٤) اضاف مجلس الجامعة بعض المواد المشددة كان اهمها «مشروع القانون الموحد للمقاطعة». وتقول المادة الاولى انه «يحظر على كل شخص طبيعي او اعتباري ان يعقد بالذات او بالواسطة اتفاقاً مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل او منتمين اليها بجنسيتهم، او يعملون لحسابها او لمصلحتها اينما اقاموا. وتعتبر الشركات او المنشات الوطنية والاجنبية التي لها مصالح وفروع او توكيلات عامة في اسرائيل في حكم الهيئات والاشخاص المحظور التعامل معهم طبقاً للفقرة السابقة حسبما يقرره مجلس الوزراء او السلطة المخولة منه بذلك وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال». ولكي تتوافر الضمانات الضرورية لتنفيذ الملاحقة والمقاطعة، وضعت المادة الثالثة المعنية بتقديم شهادة منشا السلع من جانب المستورد وذلك للتاكد من خلو الصناعات من اي مادة منتجة في اسرائيل.

في الدورة الـ ٣٦ (١٩ - ٩ - ١٩٦١) اصدر مجلس الجامعة قراراً رقمه ٢٨٠٠ تضمن سلسلة توصيات تحدد اختصاصات اجهزة المقاطعة تفادياً للتعارض والازدواج. وشملت تلك التوصيات توسيع مجال المقاطعة الى نموذجين: السلبي الذي يتضمن قرار منع التعامل او التهريب المباشر بين الدول العربية واسرائيل عن طريق فريق ثالث. والايجابي الذي يتعلق بمنع تدفق الاموال او الخبرة الفنية الى اسرائيل. ويتبع هذا حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترتكب افعالاً تؤدي الى تحقيق منافع لاسرائيل، وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السود للبواخر الاجنبية والممثلين والشركات السينمائية التي تخالف مبادئ المقاطعة.

وهكذا استمرت حرب المقاطعة الاقتصادية تحت مظلة مشروع القانون العربي الموحد، الى حين اعلان اتفاق السلام بين مصر واسرائيل. وبما ان مركز الجامعة العربية نقل الى تونس... وبما ان دمشق ظلت تحتضن المكتب المركزي لرئيس اجهزة المقاطعة، فان الغاء حالة الحرب مع اكبر دولة عربية والاستعاضة عنها بحال الانفتاح، لم يخرجا اسرائيل والشركات الاجنبية المتعاملة معها من ظروف العزلة والحظر التجاري. ثم جاءت حرب الخليج لتحدث اهتزازاً في القناعات العربية خصوصاً ازاء القضية الفلسطينية وكل ما يساندها ويقويها. لذلك لجا بعض الدول الى اعمال عصيان ضد قرارات الجامعة، معلناً عدم التزام شروط المقاطعة طبقاً للدرجتين الثانية والثالثة، اي مقاطعة الشركات الاجنبية المتعاملة مع اسرائيل... ومقاطعة الشركات المتعاملة مع شركات تتعامل مع اسرائيل. وكان من الطبيعي ان يؤثر هذا الخلل السياسي في مواقف الدول المتضررة التي لجات الى التحايل والتمويه بهدف فك الحصار المضروب.

وتبلغت مكاتب المقاطعة ان هناك عمليات تزوير لشهادات المنشا الصادرة عن غرف التجارة ترفق مع بضائع محظورة ومصدرة الى العالم العربي. والثابت ان المصانع الاسرائيلية ارتضت بتغيير اسم المصدر والمنشا لكي تساعد على اصدار وثائق الشحن وتسهيل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المخالفات. ويقال ان هناك اكثر من خمسين شركة اجنبية استفادت من خرق المقاطعة بطرق غير قانونية.

ويبدو ان الدول العربية نفسها لم تعد متحمسة كثيراً لتنفيذ قرارات المقاطعة. ولقد استغلت المانيا مناخ التساهل لتقوم بتعديل نظام التجارة الرقم ٢٤ والمتعلق بمنع الشركات الالمانية المصدرة النفيد بشروط المقاطعة العربية، ولكي تتحاشى الاحراج والصيغ الملتوية قررت الحكومة في بون ابتداء من اول ايار (مايو) الماضي الاكتفاء بتسجيل عبارة «صنع في المانيا». وهذا ما تفعله الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠.

موضوع المقاطعة الاقتصادية قفز الى الواجهة في سلم الاولويات اثر نجاح بيل كلينتون في انتخابات الرئاسة. وراح اسحق رابين يطالبه بتنفيذ تعهداته، ويحضه على تحقيق وعوده لقادة الجالية اليهودية. وكان هو بدوره يحرض وزير خارجيته وارن كريستوفر على اثارة هذه المسالة امام الزعماء العرب. وفي كل مرة كان يطرح موضوع المفاوضات الثنائية لا بد من التلميح الى ضرورة وقف المقاطعة ضد اسرائيل، خصوصاً المقاطعة ضد الشركات الاميركية المصنفة في الدرجتين الثانية والثالثة. واصطدمت تمنياته بالرفض القاطع لان الدولة العبرية لا تزال تحتل الاراضي العربية بالقوة وتمنع الفلسطينيين من الحصول على اي حق من الحقوق الوطنية. واثر اعلان الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني تبدلت لهجة كريستوفر، واعلن ان الصلح سيعطي دفعاً جديداً لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن اسرائيل. وادعى ان المواقف السلبية من هذا القرار ستلحق اضراراً بالغة بالفلسطينيين والاسرائيليين على السواء. وكرر الوزير شمعون بيريز هذه الدعوة في نيويورك مطالباً الدول العربية بانهاء حال الحرب والغاء قرارات المقاطعة التجارية ضد اسرائيل. واستغل مشروع التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة والمقدرة تكاليفه بثلاثة بلايين دولار، ليحض الدول العربية على تقديم مساعدات عاجلة الى الفلسطينيين وعلى رفع المقاطعة العربية عن بلاده. والسبب، كما وصفه الشيخ نجيب علم الدين في كتابه الاخير «اضطراب في الشرق الاوسط» يعود الى حاجة اسرائيل الى لمواكبة الانفتاح العربي بعدما وصلت ديونها الخارجية الى ٢٤ بليون دولار وبعدما اصاب العجز عملتها الرئيسية الولايات المتحدة.

ومعنى هذا ان مفايضة الارض لن تكون وقفاً على السلام البارد، كما حدث مع مصر، وعلى على الغاء حال الحرب فقط كما تطالب سورية، بل على تامين مغانم الشرق الاوسط وتجيير المسؤوليات المالية التي تحملتها اميركا واوروبا طوال اربعين عاماً الى الدول العربية. وبما ان شمعون بيريز هو صاحب مشروع الكومنولث العربي - الاسرائيلي، وراعي فكرة مشروع مارشال شرق - اوسطي تلعب فيه الدول العربية النفطية الغنية دور الممول لتنمية الدول الفقيرة، فهو يرى ان اتفاق السلام مع الفلسطينيين يجب ان يوفر المناخ السياسي الملائم لدخول اسرائيل في جسم المنطقة، على ان يكون دورها معنياً بالتخطيط وتنمية الازدهار المشترك. وفي هذا الموقف تحديداً تكمن مخاوف الدول الاوروبية التي تعتبر منطقة الشرق الاوسط وافريقيا السوق الطبيعية لتجارتها وصادراتها الصناعية والزراعية منذ بداية التاريخ، او منذ بداية التجارة البحرية والمغانم الحربية التي دشنها الاسكندر الكبير في غزواته، ثم وضع لها نابليون مشاريع الاطماع الاستعمارية التي انضم اليها لاحقاً القراصنة والمغامرون من هولندا واسبانيا والبرتغال وبريطانيا والمانيا. ويقول الفرنسيون ان التعاقد الجديد سيحرم اوروبا من اسواقها، تماماً كما حرمت من مكاسب حرب الخليج عندما استولت الولايات المتحدة على الخيرات والتعهدات. وهي اليوم تحاول ان تؤمن لاسرائيل حصتها الكبرى من ثمن السلاح، كما امنتها في زمن الحرب.

السؤال الاخير المتعلق بطلب الرئيس كلينتون وشمعون بيريز لانهاء المقاطعة، سيكون من الصعب الاجابة عنه خارج مؤتمر قمة عربي. ويؤكد السفير عدنان عمران ان الجامعة العربية لا تملك حق الالغاء ولا هي في وضع يمكنها من وضع توصيات في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وهذا ما ابلغه الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الشيخ فاهم القاسمي للمسؤولين الاميركيين، لان الدولة العبرية في نظر العرب، لا تزال تحتل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ومناطق في جنوب لبنان. وقال لهم اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، ان الغاء المقاطعة مرتبط بتحقيق السلام الشامل. ومثل هذا الكلام ربدته بعشق اخيراً معتبرة «ان اسرائيل تريد قبض ثمن السلام كاملاً قبل ان تعطي شيئاً في المقابل». وقال الوزير فاروق الشرع في تعليقه على مطالبة شمعون بيريز بانهاء حال الحرب ورفع المقاطعة، ان هذه الرغبة لن تتحقق مات دامت هناك ارض عربية محتلة في الضفة وغزة والقدس والجولان وجنوب لبنان. ودعت الصحف السورية الدول العربية الى تشديد تطبيق المقاطعة لانها احدى الاوراق القليلة المتبقية في يدها. ووصفت مطالبة اميركا بالغائها بانها جزء من محاولة دمج اسرائيل في المنطقة اقتصادياً وطرح مشاريع خيالية مثل مشروع مارشال للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وذلك بهدف ايهام العرب بانهم على ابواب سلام حقيقي.

سال احد المراسلين الاسبوع الجاري الوزير بيريز عن معنى الحاحه على رفع المقاطعة مع الدول العربية ما دامت اسرائيل تقيم علاقات تجارية مع ١٢٦ دولة في العالم. فاجاب صاحب نظرية «التعاون الاقليمي» ان الانفتاح على ٢٢ دولة عربية اهم في نظره من العلاقات مع دول الامم المتحدة كلها. والسبب ان اعتراف الفلسطينيين باسرائيل يشكل الاجتهاد الشرعي الذي اسقط عن اغتصابها تهمة الحق العام التاريخي... وان الغاء المقاطعة الاقتصادية سيوفر لها شرعية التعامل الاقليمي والدولي ويرفع عنه العزل ويمكنها من الاستيلاء على ثروات الغير كما استولت على ارض الغير...

• كاتب وصحافي لبناني

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية